

محضر الجلسة رقم 724

التاريخ: الثلاثاء 10 ذو القعدة 1431 (19 أكتوبر 2010)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: سبع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السادسة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون 06.10 رقم يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

أعلن عن افتتاح جلسة التشريع.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يخص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 06.10 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، وهذا النص محال على مجلس المستشارين طبعاً من مجلس النواب. وأعطي الكلمة للحكومة لتقديم هذا المشروع، تفضلوا السيد الوزير إلى المنصة لتقديم هذا المشروع.

السيد منصف بلخياط، وزير الشباب والرياضة (نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري):

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

النيابة عن السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة، يسعدني أن أقدم لكم مشروع قانون رقم 06.10 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان.

فقد تم وضع هذا المشروع تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي أمر الحكومة بإحداث وكالة وطنية، تناط بها مهمة حماية وتهيئة فضاءات الواحات وشجرة الأركان.

ووفق التنمية المستدامة، فهذه الفضاءات التي تعرف عدة إكراهات تساهم في ضعف الإنتاجية والقيمة المضافة المحصل عليها، تتوفر على مؤهلات وهوامش كبيرة للتنمية، سيمكن حسن استغلالها من تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان وجعل هذه المناطق تساهم بشكل ملموس في الاقتصاد الوطني.

ولهذه الغاية، تضطلع هذه الوكالة بمهام إنجاز برنامج شامل للنهوض بمناطق الواحات وفضاءات الأركان في إطار التنمية المستدامة، وذلك من خلال التنسيق بين برامج مختلف القطاعات وخلق الظروف المواتية لتحقيق الانسجام بين جهود جميع الفاعلين.

وفي هذا الإطار، ستتكلف الوكالة حسب خصوصيات كل مجال على الخصوص، بما يلي:

1- العمل على حماية وتنمية الواحات ومجال شجر الأركان؛

2- تشجيع الاستثمار والهيكلية السلسلاني، إنتاج وتسويق وتهيئة منتجات النخيل وشجر الأركان؛

3- تشجيع البحث العلمي المتعلق بحماية وتنمية الأنظمة البيئية لهاذين المجالين وتهيئة المنتجات؛

4- ترشيد وعقلنة تدبير الموارد المائية وتهيئتها ومحاربة التصحر وزحف الرمال؛

5- إنجاز الدراسات التقنية والبيئية والسوسيو اقتصادية ذات الصلة بهذه المجالات؛

6- تنظيم وتأطير الساكنة المعنية من أجل الرفع من قدراتهم الإنتاجية وتحسين دخلهم؛

7- وأخيرا وضع الآليات المناسبة لتحقيق تنمية محلية وتحسين ظروف عيش ساكنة هذه المناطق.

واسمحوا لي، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أن أعنتم هذه المناسبة باسم السيد أخنوش لأتقدم بخالص الشكر إلى لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، رئيسا وأعضاء، على ما أبدوه من تفهم وتجاوب مع أهداف ومرامي هذا المشروع وموافقته عليه بالإجماع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية لتقديم تقرير اللجنة حول هذا المشروع، تفضلوا الأستاذ عثمان.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أظنار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بخصوص مشروع قانون

06.10 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان كما أحيل من مجلس النواب.

تدارست اللجنة هذا المشروع قانون في الاجتماع المنعقد يوم الأربعاء 25 غشت 2010، برئاسة السيد محمد كريم رئيس اللجنة وبحضور السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري، الذي قدم عرضا تطرق من خلاله إلى معيقات مناطق الواحات وشجر الأركان والمؤهلات التي تزخر بها هذه المناطق والإشكاليات التي تواجهها اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، مبرزا أن العناية السامية التي خصها جلالة الملك محمد السادس نصره الله لهذه المناطق، والتي تجسدت في الزيارات المتكررة لجلالته لها وتنفيذه لعدة مشاريع تنموية على الأصعدة البشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئة، توجت بإعطاء تعليماته السامية بإحداث "الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان"، تضطلع بمهام إنجاز برامج شاملة للنهوض بمناطق الواحات وفضاءات الأركان في إطار التنمية المستدامة، وذلك من خلال التنسيق بين برامج مختلف القطاعات مع السلطات الحكومية والهيئات المعنية وخلق الظروف المواتية للتوفيق وتحقيق الانسجام بين جهود جميع الفاعلين.

وأكد السيد الوزير أن تدخل الوكالة يأتي في إطار مقاربة تشاركية مع القطاعات الحكومية والهيئات المعنية والسائدة، سواء من خلال إنجاز البرامج التنموية أو الفلاحية أو الدراسات والقيام بالحملات التوعوية. كما استعرض من جهة أخرى اختصاصات ومهام الهيكل المسيرة للوكالة وأساليب تدخلها، من لجنة التوجيه الإستراتيجي ومجلس الإدارة ثم المدير العام.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة هذا المشروع قانون فرصة ثمن من خلالها السادة المستشارون القرار الملكي السامي بإحداث "الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان"، مما سيشكل رافعة للتنمية المستدامة في هذه المناطق القروية، وسيحول القطاع من قطاع تقليدي إلى قطاع عصري منظم.

واعتبروا أن إحداث هذه الوكالة جاء متأخرا بالنظر للوضعية المزرية للنخيل وشجر الأركان في عدة مناطق من المملكة، وهي ثروة هائلة لم يتم حمايتها وتطويرها، مما يفسر عدم التنسيق بين السياسات القطاعية.

كما أكد السادة المستشارون على أن إنجاز عملية الوكالة رهين بوجود الماء، وفي هذا السياق تم التساؤل عن مدى وجود مخطط استشرافي لمعالجة هذه الوضعية من خلال تشييد السدود أمام انعدام البنية التحتية والافتقار على المياه السطحية، علما أن الدراسات تثبت أن بلادنا ستعيش على أزمة الماء سنة 2012.

كما تمت الإشارة إلى أن دور "الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان"، التي تعد من أكبر الوكالات المحدث في بلادنا، لا يجب أن يقتصر على مجرد تنسيق مع السلطات الحكومية والهيئات المعنية في إعداد وتنفيذ برنامج التنمية الشاملة، وإنما يجب أن يكون محركا للقطاعات الأخرى للدفع بعجلة التنمية في هذه المناطق، اعتبارا إلى أن لها أبعاد سوسيو اقتصادية وسوسيو ثقافية وصناعية يمكن أن تساهم في خلق فرص الشغل على المستوى الجهوي.

هذا، وقد تمت المطالبة بالعناية بالموارد البشرية العاملة في مناطق الواحات وشجر الأركان والاهتمام بالبحث العلمي، خصوصا أمام وجود كلية متعددة الاختصاصات بمدينة الراشيدية، أنشئت بتعليمات ملكية للاعتناء بهذه المناطق.

وفضلا عن ذلك، تم التساؤل عن كيفية معالجة الرصيد القديم من الواحات واستراتيجية الوزارة لإحاط الرصيد القديم بالجديد المحدث من طرف الوكالة، خصوصا أمام ظاهرة تشتت ملكية الأرض والنخيل، وعن تصور الوزارة للنصوص التنظيمية المصاحبة لهذا المشروع قانون.

كما تمت الإشارة إلى ضرورة تطوير وجودة الثمر واعتماد التغليف والاستفادة من تجارب العديد من الدول في إطار التعاون الدولي.

وفي إطار مناقشة المواد، تم التطرق للعديد من المواضيع، كان أبرزها المطالبة بإحداث تمثيلات جهوية وإقليمية للوكالة، وإضافة رؤساء الجهات ورؤساء الجماعات المحلية أو من يمثلهم داخل المجلس الإداري للوكالة، والاستفسار عن العائدات والرسوم الضريبية التي يمكن أن تحدث لفائدة الوكالة، مطالبين بتمثيل المستخدمين في المجلس الإداري واعتماد إلحاق المستخدمين وفق القوانين الجاري بها العمل بدل اعتماد العمل بالوكالة بناء عن طلب المعني بالأمر.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار جواب السيد الوزير، أشار إلى أن دوافع إحداث الوكالة يعود إلى ما تعرفه المناطق المتواجدة بها من إشكاليات كالجفاف، التصحر، واعتماد الساكنة على الثمر والأركان كصدر للدخل، كما أوضح أن هذا المشروع قانون يروم التنمية الشاملة من خلال تجميع جهود وعمل كل المتدخلين للمساهمة في تنمية هذه المناطق وعقد اتفاقيات وشركات وعقود برامج بين الدولة والجماعات المحلية والوكالة، مفيدا أن عمل الوكالة ليس له أي تعارض أو تناقض أو تداخل مع أي قطاع وزاري، ومبرزا أن الوكالة لها دور تنسيقي لكي تشكل رافعة لدعم المشاريع والتنمية بهذه المناطق، إضافة إلى حماية واحات النخيل وشجر الأركان عبر التنسيق بين مختلف المتدخلين في هذا القطاع.

في أفق حماية الفضاءات الهشة للواحة، باعتبارها ضمانات لا محيد عنها للمحافظة على التوازنات الإيكولوجية من أجل تنمية منسجمة للاقتصاد الاجتماعي، ملائمة للواقع الإنساني والبيئي لهذه المناطق.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذه الوكالة ستضطلع بمهام إنجاز برامج شاملة للنهوض بمناطق الواحات وشجرة أركان في إطار التنمية المستدامة، وكذلك التنسيق بين برامج مختلف القطاعات الحكومية والهيئات المعنية وخلق الظروف المواتية لتحقيق الانسجام بين جميع الفاعلين.

لكننا نشير انتباه الحكومة إلى أن نجاح عمل هذه الوكالة رهين بوجود الماء، وفي هذا السياق نؤكد مرة أخرى على ضرورة بناء السدود الصغيرة والمتوسطة والتلية، وضرورة عمل الحكومة على بلورة مخطط استراتيجي لمعالجة هذه الوضعية، وكذلك ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي، خصوصا في ظل وجود كلية متعددة الاختصاصات بمدينة الراشدية.

ونظرا لأهمية هذا المشروع، فإننا في فرق الأغلبية نصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة المستشارة فريدة النعيمي عن فرق المعارضة، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فريدة النعيمي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لأعرب عن موقف فريقي بخصوص مشروع قانون رقم 06.10 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر أركان.

بداية، سيدي الرئيس، لا بد من الإشارة إن هذا المشروع قانون بالرغم من أهميته الإستراتيجية والآفاق الواعدة التي سيفتحها، فإنه مع ذلك وللأسف الشديد جاء متأخرا بعض الشيء عن وقته، وذلك بالنظر للوضعية المزرية التي أصبحت تعاني منها أغلب واحات النخيل وأشجار الأركان في العديد من ربوع المملكة بالرغم من أهميتها الغذائية والإيكولوجية، ولولا العناية المولوية الموصولة لهذه المناطق والزيارات المتكررة التي يبدونها صاحب الجلالة نصره الله لما خرج هذا المشروع قانون إلى حيز الوجود.

سيدي الرئيس،

وعند عرض مواد مشروع القانون رقم 06.10 يتعلق بإحداث "الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان" والمشروع برمته على التصويت، وافقت عليه اللجنة بإجماع بدون تعديل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار مقرر اللجنة.

وننتقل إلى فتح باب المناقشة لهذا المشروع، وأعطي الكلمة لممثل فرق الأغلبية للتدخل لمناقشته، تفضلوا السيد المستشار الأخ بلحسان.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أختي، إخواني المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 06.10، المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجرة الأركان.

السيد الرئيس،

لقد ظلت الواحات لقرون تلعب دورا رئيسيا في تاريخ المغرب رغم الظروف المناخية غير الملائمة، فهي تشكل ظاهرة نمت منذ زمن بعيد لتصبح نموذجا يحتذى به في الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية على الأمد البعيد.

غير أن هذه المعالم الصحراوية قد أصبحت في حالة خطيرة ومهددة بالاندثار في ظل تواصل اشتداد الظروف المناخية التي أصبحت تفرض أكثر من أي وقت مضى اتخاذ تدابير فعالة لإبقائها وتميئها.

وفي هذا السياق، جاء هذا المشروع قانون الذي يشكل مناسبة، نتمن من خلالها القرار الملكي السامي بإحداث هذه الوكالة، التي لا يمكنها إلا أن تحول هذا القطاع من قطاع تقليدي إلى آخر عصري ومنظم، وهي مبادرة تعكس العناية السامية التي يحرص بها جلالته الملك نصره الله هذه المناطق، والتي تجسدت في الزيارات المتكررة لجلالته لها، وإشرافه على عدة مشاريع تنموية بها على الأصعدة البشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما أن بلادنا أدرجت الواحات ضمن أولويات المخطط التنموي الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها درعا منيعا في مواجهة التصحر وندرة المياه وزحف الرمال، ومصدرا مهما من مصادر عيش الساكنة في هذه المناطق.

وفي هذا الصدد، شكل إحداث هذه الوكالة فرصة مواتية لإعادة الاعتبار لهذه المناطق وتأمين منتوجاتها الفلاحية، خاصة قطاع النخيل والأركان، والرفع من إنتاج التمور، وإعادة إعمار الواحات التقليدية، وذلك

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية لمناقشة مشروع القانون رقم 06.10 المتعلق بإحداث "الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجرة أركان".

وهو مشروع ذو أهمية بالغة نظرا لأنه يهتم في الجانب المتعلق بمنطقة الواحات أزيد من 10 أقاليم، مكناس تافيلالت، الجهة الشرقية، مراكش تانسيفت الحوز، سوس ماسة درعة، كلميم السمارة، و10 أقاليم في مناطق الأركان: مراكش، تانسيفت، الحوز، سوس ماسة، درعة، كلميم، السمارة، ممتدة في مجالات جغرافية شاسعة، تصل مساحتها إلى حوالي 195 ألف كلم²، أي ما يمثل 26% من التراب الوطني.

وفي البداية، اسمحو لي أن أعبر عن تخوفنا كفريق فيدرالي من التقلص المهول في معدل التشجير الذي لا يتعدى على المستوى الوطني سوى 8%، وهو معدل يظل غير كافي للمحافظة على التوازن البيئي والإيكولوجي، باعتبار أن المعدل الأمثل لتحقيق هذه الغاية يتراوح ما بين 15 و20%.

كما نغتم هذه المناسبة للتأكيد على أن بلادنا في حاجة ماسة إلى برامج مندمجة للحد من مستوى تدهور الغطاء الغابوي والتحكم في التعرية وانجراف التربة والرفع من مساهمة مناطق الواحات، وجعلها تساهم في تحسين مستوى وشروط العيش للسكان المجاورة لها، فضلا عن انعكاس قيمتها المضافة على كل أرجاء البلاد.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

لقد عرفت غابة الأركان تراجعاً من حيث المساحة والكثافة، إذ أن المساحة المكسوة تتراجع في المتوسط بما يزيد عن 600 هكتار في السنة، وذلك نتيجة الاستعمال غير المعقلن سواء لغابة الأركان أو لواحاح النخيل، وعدم تأطير وتكوين المستفيدين على المستوى الاجتماعي والتقني، وذلك لتمكينهم من التمتع بحق الانتفاع مع الحرص على ضمان تسيير مستديم لتلك المناطق، وهو الأمر الذي يجب أن تتم معالجته بأقصى ما يمكن من نجاعة للحد من اختلال التوازن ما بين الطلب المتزايد والطاقات الإنتاجية لتلك المساحات المغروسة، وهو الدور الذي نتطلع أن تقوم به الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجرة أركان، وذلك بوضع برامج للحد من التخريب الذي تتعرض له غابة الأركان وواحاح النخيل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الكل يعلم أن بلادنا تتوفر على أصناف من التمور ذات جودة عالية، يمكن استغلالها لتلبية حاجيات السوق الداخلي، كما يمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية، غير أن العناية بهذه الثروة ظلت لحقبة طويلة تعتمد على الارتجال والعفوية، ولولا مهارة الفلاحين والسكان المجاورين للواحاح

إنما بقدر ما نتمن إخراج هذا المشروع الهام إلى حيز الوجود بقدر ما نشدد على ضرورة توفير كل الظروف المادية والبشرية الملائمة لإنجاحه وتمكينه من أداء الأدوار المنوطة به كرافعة للتنمية وإطار فعال للتنمية المستدامة.

ومن هنا، فإننا نركز ونلح في فريق الأصالة والمعاصرة على ضرورة تمكين هذه الوكالات من كافة الإمكانيات حتى لا تتحول إلى مؤسسة صورية لا تصلح لشيء إلا لدر الرماد في العيون، والقول بتوفر إطار قانوني غير مفعّل.

سيدي الرئيس،

لقد أثبتت مجموعة من التجارب أن العديد من المؤسسات العمومية لم يكتب لها القيام بأدوارها نظرا لتضارب وتقاطع اختصاصاتها مع مؤسسات عمومية أو القطاعات الوزارية الأخرى، فمن هنا يأتي منبع التخوف من أن تصبح هذه الوكالة هي الأخرى مجرد رقم إضافي أو أداة للتنسيق فقط بين مختلف القطاعات الوزارية، وليس كما أريد لها من خلال هذا المشروع أن تكون آلية ومحركا حقيقيا للدفع بعجلة التنمية وخلق الثروات.

السيد الرئيس،

إننا بإثارتنا هذه الملاحظات الجوهرية في فريق الأصالة والمعاصرة بخصوص مواد هذا المشروع قانون، لا نستهدف تسفيهه أو إفراغه من محتواه النبيل، وإنما نجدد حرصنا على ضرورة تمتيع المؤسسات وتوفير كل الظروف المواتية لإنجاحه وتوقيفه.

ومن هذا المنطق، وانسجاما مع قناعاتنا وخطابنا كمعارضة مواطنة وبناءة وفاعلة، فإننا صوتنا بالإيجاب لصالح هذا المشروع، آملي أن نفي الحكومة مرة أخرى بالتزاماتها وأن تساهم مجدية في إنجاز مشاريعها وأن لا تعلق فشلها على عرقلة مزعومة من المعارضة أو عدم انخراطها الإيجابي في الأوراش الوطنية الكبرى التي نؤمن بها ونتمناها ونسعى جاهدين لإنجاحها. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة المستشارة.

وننتقل لإعطاء الكلمة للسيد المستشار الأستاذ دعيدة عن الفريق الفيدرالي، تفضلوا.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

لتدهور الإنتاج بأزيد من النصف، وما هو موجود من مساحات شاسعة صالحة لهذه الأشجار، والتي لم يتم استغلالها بعد إلا دليل على تلك العفوية وذلك الارتجال.

وبالتالي، آن الأوان لسن سياسة ناجعة لتنمية الواحات ومناطق الأركان بشكل يدمج الجانب السوسيو اقتصادي في تنمية تلك المناطق، وذلك بإشراك الساكنة المجاورة فعليا في كل برامج الوكالة المستقبلية سواء فيما يتعلق بتحديد توجهات التهيئة أو التدبير العقلاني للمساحات المزروعة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

في الوقت الذي يتم فيه إحداث "الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجرة أركان"، تعترم إحدى المؤسسات العمومية على اقتلاع أزيد من 8000 شجرة أركان على امتداد 100 هكتار في مشروع توسيع تجزئة سكنية بجماعة القليعة بعالة إنزكان آيت ملول، وسنضع بين أيديكم، السيد الوزير، رسالة مفتوحة موجهة للسيد الوزير الأول من طرف مجموعة من الفعاليات والجمعيات التي تطالب فيها بالمحافظة على الرصيد النباتي والغاوي، ولا سيما شجرة أركان باعتبارها ثروة فلاحية مغربية أصيلة، وذلك للقيام بما ترونيه ملزما للحفاظ على هذه الشجرة، وهو ما سنتابعه عن كثب حتى نتأكد من جدية الحكومة ومدى مصداقية المشروع الذي ناقشه الآن. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

وهكذا نكون قد أنهينا مناقشة هذا المشروع، ونحتفظ بالرسالة لتسليمها للسيد الوزير، شكرا.

وننتقل إلى التصويت على هذا المشروع، وعدد مواده 15 مادة.

نطرح المادة رقم 1 للتصويت:

الموافقون = إجماع؛ لا معارض ولا ممتنع.

المادة رقم 2: إجماع؛

المادة رقم 3: إجماع؛

المادة رقم 4: إجماع؛

المادة رقم 5: إجماع؛

المادة رقم 6: إجماع؛

المادة رقم 7: إجماع؛

المادة رقم 8: إجماع؛

المادة رقم 9: إجماع؛

المادة رقم 10: إجماع؛

المادة 11: الموافقون = إجماع؛

المادة 12: الموافقون = إجماع؛

المادة 13: إجماع؛

المادة 14: إجماع؛

المادة 15: إجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون = الإجماع؛ لا معارض ولا ممتنع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 06.10 ويتعلق

بإحداث "الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان" بالإجماع.

هكذا نكون قد أنهينا، ونرفع هذه الجلسة، شكرا للجميع على مساهمته.